احاد جنسه باطلاقه على الواحد اطلاق الاصل وضعه واسامة والمعرف
بال هذه موضوعان للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقا على الواحد فانما اريد
الحقيقة ولزم الاطلاق عليهما باعتبار الوجود التعدد ضمنا واسامة يجعل
اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي وعنده كل من اسم الجنس وعلم الجنس
موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما افترقا من حيث ان علم الجنس يدل
بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب معهودة عنده كما ان الاعلام
الشخصية تدل بجوهرها على كون الاشخاص معهودة له واما اسم الجنس فلا يدل
على ذلك بجوهره بل بالالة اي اللام قوله مجازا هذا ممنوع فان كلا بالاعتبار
المذكور حقيقة لا مجاز اذ المعنى في صاغة بلده كل صايغ بلده وما اجاب به منقوض
بنحو لا اجمع الامير الرجال في الاستغراق العرفي اي رجال بلده فيكون جوابه ان كلا
في ذلك حقيقة بذلك المعنى قوله شرح كلام الموضح بالقول بانه علم ليس
بسديد لانه قال وهذه معارف بالعلمية والاشارة فدل على انه ليس بعلم عنده
بل المناسب شرحه بالقول الاخر وهو اسم لوقت حضر جميعه كوقت فعل ال
انشاء حال النطق او حضر بعضه نحو نحن نستمع الان الان حرف ال
والقول الاول اعني التعليل بتضمن معنى الاشارة لا العلمية انما نقله السيوطي
في الهمع عن الزجاج ورده فيه فانظره والذي نقله عن ابن مالك انه بني لشبه الحرف
في ملازمته لفظ واحد لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر وقال المبرد وابن السراج بني
لانه خالف نظائره اذ هو نكرة في الاصل استعمل من اول وضعه باللام وباب اللام
ان تدخل على النكرة وكذا قال الزمخشري وقال الفراء انما بني لانه نقل من فعل
ماض وهو ان بمعنى حان فبقي على بنائه استصحابا وجميع هذه الاقوال مردودة
فانظرها في الهمع وغيره وذهب بعضهم الى انه معرب وفتحته اعراب على الظرفية
واستدل له بقوله كانهما ملآن لم يتغيرا من الان بخفض النون لالتقاء الساكنين
وجر قال السيوطي والمختار عندي القول باعرابه لانه لم يثبت لبنائه علة معتبرة
فهو منصوب على الظرفية وان دخلت عليه من جر وخروجه عن الظرفية غير
وفي شرح الالفية لابن الصائغ ان الذي قال بان اصله اوان يقول باعرابه كما ان اوان

قوله الفاعلين وكذا اسماء المفعولين لا المهمل والمقصور قوله لا يقبل أل الخ يرد
عليه ان اشتراط قبول ال في الاسم قبل النقل مشكل لانهم ان عنوا بال هذه المعرفة فمنع
اليزيد واليشكر صحيح لانهما قبل النقل يمتنع دخول ال عليهما وتجويزهم لمح الاصل
في نحو حارث وقاسم غير صحيح بمقتضى هذا الشرط لان حارثا وقاسما قبل النقل
لا يقبلان ال المعرفة الا على مذهب الاخفش ولا يمكنهم هنا البناء عليه لانهم قد
ابطلوه في الموصول وان عنوا بال الموصولة فالامر بالعكس يجوز نحو الحارث
لانه صالح قبل النقل لال الموصولة ويمتنع منع نحو اليزيد لانه قبل النقل يباشر
ال الموصولة فمنعه مع قيام المقتضي لا يجوز وقد يجاب بانا نختار انها للتعريف
وان حارث ونحوها يتصور دخولها عليه قبل النقل حيث وصفا وصفا ونسب
اليه او استعمل استعمال الاسماء فمع ذلك يتعرف بال ولا تكون فيه موصولة
فيندفع به الاشكال ويلتئم كلام الموضح وغيره اولا واخرا والله اعلم قوله مبتدأ الخ
احسن منه قول الكافية المبتدأ اسم ذو خبر او وصف استغنى بفاعل ظهر
لانه اي حد الاول عيب في شرط الثاني لكن لو قال مرفوع ظهر عوض بفاعل لكان اولى
لانه يوهم اختصاص ذلك بالفاعل وهذا يرد على الخلاصة ايضا وقول الكافية
بفاعل ظهر ظاهره اشتراط ظهور المرفوع وعليه الاخفش وابن الحاجب ورده
قول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما وسيأتي جوابه قوله يرد عليه
انه جمع بين نوعي المبتدأ في تعريف واحد وقال الرضي المبتدأ اسم مشترك بين
ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا
اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد ولذلك افرد ابن الحاجب لكل منهما
حدا قوله ومما يلحق بالوصف الظرف والمجرور قال ابن الصائغ اذا
قلت افي الدار زيد واعربت زيدا فاعلا بالظرف وقدرت متعلقه اسما فيقع
عندي ان تقدرته مبتدأ او فعلا المكتفى به ويضاف هذا للامكن الذي يجب فيها
حذف المبتدأ قوله لو زاد سابق على الوصف لخرج به نحو اخواك خارج
ابوهما فان الوصف فيه ليس مبتدأ مع تقدم الحد عليه ولا بفاعل يخرج مكتفى به وذلك
واضح قوله ومن الصريح ايضا قوله وجزنا في كما تبني تمنع اخوانيقبل بالرفع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1